موقف من القانون الجديد لتنظيم الأزهر

تعديلات للحفاظ على الوضع القائم: استقلال الأزهر يجب أن يبقيه بعيدا عن أي سلطة وعن توازنات السلطات جميعا

المحتوى

مقدمة: أي استقلال للأزهر؟ 3

ما قبل قانون تنظيم الأزهر 1961: بدايات التنظيم ومحاولات الترويض 3

قانون 1961: الأزهر كجزء من النظام السياسي وفي خدمته 4

1. الدور السياسي وتبعية الأزهر للجهة التنفيذية 4

2. الفتوى الرسمية 5

3. الدور التعليمي 6

4. الدور الدعوي 6

التعديلات على قانون الأزهر: محاولة ترميم الوضع القديم وتحقيق استقلال نسبي 7

التوصيات: الاستقلال الحقيقي والجذري للأزهر 10

مقدمة: أي استقلال للأزهر؟

منذ بدء محاولات تنظيم وضع هيئة الأزهر وتقنين علاقته بالدولة والنظام السياسي المصري، تعرضت الأدوار التي يقوم بها الأزهر لتحولات وتقلبات رسمت في معظم الأوقات جانبا هاما من مشهد وضع الدين في المجتمع وعلاقته بالدولة.

وفي ظل الجدل والصراع المحتدم هذه اللحظة حول علاقة الدين بالدولة التي تمر بمرحلة انتقالية، يبدو وكأن مطلب "استقلال الأزهر" إجمالا بإجماع كل الأطراف المنخرطة في هذا الجدل والصراع. ولكن الأطروحات التي تقدم من أجل الاستقلال لا تحل إشكال تورط الأزهر في علاقة مع سلطات الدولة بما يهدد معنى استقلاله.

وضع المؤسسة الأزهرية في ظل القانون السابق (قانون رقم 103 لسنة 1961) كان يثير العديد من الإشكاليات فيما يخص الحريات والحقوق سواء التي تتعلق بحرية المؤسسة الأزهرية وأبناءها أو باستخدام الأزهر كمرجع غير مباشر أو مباشر في تقييد حريات وحقوق أطراف أخرى، كما سيرد تفصيل ذلك لاحقا. ومن هنا يأتي اهتمامنا بوضع الأزهر من رؤيتنا التي تهدف لجعل مجال الدين والمعتقد مجال حرية بإطلاق في الاختيار والممارسة والتنظيم، للأفراد والجماعات، بدون أي تمييز، والتزام الدولة بذلك.

وفي مواجهة مشروعات وتطلعات مختلفة من تعديل هذا القانون، يأتي إصدار تعديلات قانون تنظيم الأزهر وفق المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2012 من قبل المجلس العسكري في يناير الماضي ومحاولة تمريره بتاريخ سابق على انعقاد أول جلسة للبرلمان كمؤشر على محاولة التشبث بالوضع القائم للأزهر داخل الدولة المصرية، والرغبة في الحفاظ على ذلك الوضع بعيدا عن تعديلات البرلمان أو اقتراحات الجدل العام، مع تحقيق بعض التقدم على طريق التخفيف النسبي لتدخل السلطة التنفيذية في تشكيل قياداته، بما يلبي بعض عناوين المطالب ولكنه يبقي على الرابطة قائمة بين الأزهر والسلطة التنفيذية، سواء في تقييد حرية المؤسسة الأزهرية أو الاستناد إلى سلطتها في مواجهة أطراف سياسية واجتماعية.

كما تحاول تعديلات القانون تدشين مستقبل للمؤسسة الأزهرية يشكله شيخ الأزهر الحالي ورئيس الجمهورية القادم يقل فيه تأثير التنوعات الفكرية والسياسية بين علماء الأزهر وأبنائه. ولا تقترب التعديلات من فكرة "استقلال الأزهر" بشكل جذري وحقيقي.

ما قبل قانون تنظيم الأزهر 1961: بدايات التنظيم ومحاولات الترويض

يعتبر القرن التاسع عشر وبداية بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها هو بداية تحول الجامع الأزهر لمؤسسة لها علاقة ما بالدولة، وعندها بدأت جذور المشكلة المعاصرة لعلاقة الأزهر بالدولة من خلال قواعد ولوائح وقوانين تنظيمه

مثّل عام 1910 لحظة فارقة في تاريخ تنظيم الأزهر، بصدور القانون رقم 11 الذي أضفى على الأزهر وظائف تتجاوز دوره التعليمي إلى أدوار جديدة وهو "تخريج من يرشدون الأمة إلى طريق السعادة" واعتبار شيخ الأزهر لا مديرا للجامع الأزهر فقط بل "إمام أكبر للمسلمين"، ولكنه في الوقت نفسه يجعل من تعيين شيخ الأزهر بأمر من الخديوي وكذلك تعيين هيئة كبار العلماء وشيوخ المعاهد وأعضاء مجالس إدارتها، وقرر القانون أن يعد شيخ الأزهر ميزانية الأزهر ويعرضها على الخديوي لتصدر بأمر منه.

في عام 1927 وفي ظل إصلاحات دستور 1923 جعل القانون سلطة تعيين شيخ الأزهر مشتركة بين الملك والحكومة، وفي عام 1930 تأسس المجلس الأعلى للأزهر. ومع انقلاب 1952 مثلت سياسات النظام الناصري بشكل صريح تكريسا للتبعية التنظيمية للأزهر وإضعاف فاعليته وتقليل وظائفه الاجتماعية التي كان يباشرها مع استخدامه سياسيا. وتمثلت هذه السياسات في قانون إلغاء الوقف الأهلي وتحويل أراضي الأوقاف لوزارة الإصلاح الزراعي وإلغاء المحاكم الشرعية ثم إصدار قانون 1961 الذي حدد علاقة مؤسسة الأزهر بالدولة والنظام السياسي في المرحلة التالية.

قانون 1961: الأزهر كجزء من النظام السياسي وفي خدمته

منذ قانون تنظيم الأزهر رقم 103 الصادر سنة 1961 ومصادرة أوقاف الأزهر بموجب قانون الإصلاح الزراعي وضمها لوزارة الأوقاف فإن علاقة الأزهر بالدولة تحددت في الأدوار التالية:

1. الدور السياسي وتبعية الأزهر للجهة التنفيذية

النص في الدساتير المتعاقبة على أن "الإسلام هو دين الدولة" يحيل إلى تنوع من المذاهب العقدية والفكرية. والنص على أن "الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع" يحيل إلى طيف واسع من الاجتهادات، وكذلك مفهوم "النظام العام" الذي يحيل إليه الدستور وقوانين أخرى فيما يخص الدين.

وبشكل عملي، لعبت مؤسسة الأزهر دور الضابط في تحديد هذه المعاني وتفسيرها.

فيؤكد نص القانون 103 لسنة 1961 هذا الدور، ويجعل الأزهر تابعا لرئاسة الجمهورية بالنص "يتبع (أي الأزهر) رياسة الجمهورية"، ويتم تعيين شيخ الأزهر بقرار من رئيس الجمهورية، وتعيين الأخير لوزير لشئون الأزهر، وهي الوزارة التي ألغيت قبل ثلاثة أعوام وأصبحت الآن تابعة مباشرة لمجلس الوزراء.

ووفق نفس القانون، تشكل مجمع البحوث الإسلامية باختيار رئيس الجمهورية بعد عرض من وزير شئون الأزهر وشيخه، وتمت إضافة أعضاء جدد بعد التصويت على ضمهم بأغلبية المجمع ثم بقرار من رئيس الجمهورية أيضا بناء على عرض شيخ الأزهر.

ينص القانون على تشكيل المجمع من خمسين عضوا من علماء الإسلام من المذاهب المختلفة تتوفر فيهم شروط معينة، ويكون من بينهم ما لا يقل عن عشرين عضوا من خارج مصر. ومهمتهم الإشراف على تجديد الثقافة الإسلامية وبيان الرأي فيها والقيام بتبعة الدعوة إلى الله.

في هذا الإطار ظل الأزهر تابعا للسلطة التنفيذية التي تحدد بشكل واضح قياداته وتحدد موازنته ضمن موازنة الدولة وتنتظر دوره السياسي الداعم للنظام. وهو ما قام به الأزهر في هذه الفترة.

2. الفتوى الرسمية

يمارس مجمع البحوث الإسلامية، دورا هاما باعتباره الجهاز الفني في الأزهر المسئول عن تحديد الرأي الشرعي. ووفق سوابق قضائية عديدة وفتاوى لمجلس الدولة كان أبرزها فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالمجلس عام 1998 يُعتبر "الأزهر **الشريف هو وحده صاحب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسلامي للترخيص أو رفض الترخيص بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية**"، **وفق نص الفتوى.**

وتم اعتماد رأيه فيما يخص حدود النظام العام فيما يخص الأديان والمذاهب "المعترف بها" رسميا. ومثال ذلك رفض تدوين الديانة البهائية في خانة الديانة. وكان مجمع البحوث الإسلامية قد أصدر فتوى اعتبر أن الدين البهائي ليس من الأديان التي أوصى القرآن باحترامها وأن معتنقي البهائية مرتدون عن الإسلام.

وتم طلب رأي المجمع باعتياره رأي الأزهر والمرجع الشرعي الإسلامي من قبل مؤسسات للدولة ومجلس الشعب كما حدث قبل إقرار قوانين زراعة الأعضاء وقانون الطفل وقانون الأسرة.

هذا الدور الذي يلعبه الأزهر يمثل مشاركة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكون كل سلطة من الثلاث تعود ولو نظريا إلى الشعب، فإن سلطة الأزهر بوصفه معبرا عن الهوية الإسلامية ودين الدولة عبر اجتهادات وتفسيرات، هي أولا مرجعية مُجملة، بخلاف القوانين الذي يتم وضعها تفصيلا بواسطة ممثلي الشعب ومراجعته من قبلهم. وثانيا فإن هذه المرجعية تشكلت فعليا في معظم الأوقات وفق هوى السلطة التنفيذية وبما يخدم أغراضها أو في الحد الأقصى بما لا يصطدم بها.

وكان دور الأزهر في الفتوى الرسمية في أوقات كثيرة ماسا بالحريات:

- حرية العقيدة عند المنتمين للأديان والمذاهب غير المعترف بها لأنها خارج النظام العام للدولة
- حرية التنظيم بخصوص الجماعات المنتمية لهذه الأديان والمذاهب

- حرية التعبير، حيث توصي "لجنة التأليف والترجمة والنشر" في مجمع البحوث الإسلامية بمصادرة عدد من الكتب سنويا اعتراضا على محتواها، وباعتباره يدين آراء دينية بوصفها ازدراء للدين الإسلامي، كما يمارس الأزهر عبر مجمع البحوث رقابة على الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بظهور الشخصيات الدينية.

ووفق فتوى مجلس الدولة السابق الإشارة إليها يتم إقرار وتنفيذ توصيات هذه اللجنة. ومنها منع عرض فيلم "الرسالة" لمصطفى العقاد لتجسيده شخصيات من صحابة النبي، وحظر تداول العديد من الكتب من أشهرها كتاب "الخطاب والتأويل" لنصر حامد أبو زيد.

3. الدور التعليمي

تأثر الدور التعليمي للأزهر كمؤسسة تعليمية دينية بعلاقته بالدولة وبدوره السياسي. خدم انتشار المعاهد والكليات الأزهرية في المحافظات الدور السياسي للأزهر. بينما تعرض الدور التعليمي للأزهر، لمنافسة شديدة من قبل أشكال غير مؤسسية أو شبه مؤسسية من التعليم الديني تتشكل من علماء وطلاب علم مستقلين، نالوا شعبية وقبولا واسعا.

حيث تتشكل معظم شعبية التيار السلفي في مصر من شبكة العلماء وطلاب العلم والدعاة الذين ظلوا حتى قيام الثورة ينحصر دورهم في تداول العلم الشرعي الديني والدعوة. وانحصرت تنظيماتهم بالإضافة للجمعيات الخيرية إلى معاهد شرعية ملحقة بهذه الجمعيات، مثل معاهد الدعاة التابعة للجمعية الشرعية وأنصار السنة المحمدية . وهي المعاهد التي تتمتع بدرجة من إشراف الأزهر، إلا أن باحثين ومراقبين رصدوا تراجع النفوذ التعليمي للمؤسسة الأزهرية بل و"تسلف" هذه المؤسسة نفسها وتعرضها لمد سلفي داخلها على حساب المدارس الفكرية المختلفة المعتمدة في المناهج التعليمية الأزهرية.[1]

ويصطدم كون الأزهر مؤسسة تعليمية يتم تخصيص موازنتها من موازنة الدولة بالحق في المساواة لكونها مقصورة على أبناء دين الأغلبية فقط.

4. الدور الدعوي

ينص القانون على تجمل الأزهر لأمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب وعلى دور مجمع البحوث الإسلامية في تحمل تبعة الدعوة إلى الله. هذا النص يمثل إقرارا للدور الأساسي للجامع الأزهر. ولكن الدور الدعوي للأزهر تأثر بعلاقته بالدولة وبالدور السياسي له، بل وتحدد في إطاره. خاصة في ظل السياسة الأمنية ورقابة وزارة الأوقاف على المساجد والدعاة.

---

1 حسام تمام، هل يعيد الشيخ أحمد الطيب زمن الأزهر الشريف؟، موقع الدستور الأصلي، 27-8-2010

وشهدت مكانة الأزهر الدعوية في مصر وخارجها تراجعا مقارنة بالتيارات الإسلامية الأخرى، خاصة في ظل تراجع كفاءة التعليم الأزهري ومكانة الأزهر الشعبية بسبب علاقته بالنظام السياسي قبل الثورة. بل قامت جماعات الإسلام السياسي في السبعينات ببناء شرعيتها الجماهيرية بالأساس على الانتقاص من شرعية الأزهر لأنه ممثل السلطة ورمزها الديني. [2]

التعديلات على قانون الأزهر: محاولة ترميم الوضع القديم وتحقيق استقلال نسبي

المشهد بعد الثورة فيما يخص الأزهر كان نتاجا لوضعه القديم وتوازناته بالإضافة لتحولات تنتمي لفاعلية المجتمع والساحة السياسية خارجه والتي تم كبتها داخل قوالبه.

شيخ الأزهر هو أحمد الطيب، من جانب هو دارس الفلسفة في السوربون والمعروف بانتمائه الصوفي واجتهاداته الميّالة للتواؤم لا الصدام، الذي يمثل شخصية "منفتحة" نسبيا بالمقارنة بالإسلاميين والمشايخ التقليديين، ومن جانب آخر هو المقرب من النظام السابق والعضو السابق في لجنة سياسات الحزب الحاكم المنحل.

المرونة النسبية في تشكيل مجمع البحوث الإسلامية والعدد الكبير لعلمائه استعارت من تنوعات التيارات الدينية التي تتقاطع مع الأزهر، فيضم المجمع شخصيات ذات ميول من تيارات إسلامية معارضة أو عرفت لمنافستها لمؤسسة الأزهر مثل الشخصيات المنتمية للإخوان المسلمين أو للتيار السلفي.

المطالبات بانتخاب شيخ الأزهر بدلا من تعيينه من قبل رئيس الجمهورية بات من الصعب تجاهلها.

والقوى السياسية الإسلامية الأبرز، الإخوان والسلفيون، تعلن الرغبة في عودة وتأكيد "دور الأزهر".

ويشدد السلفيون أكثر على دوره في الرقابة وحماية هوية المجتمع بشكل تفصيلي والمطالبة بتأكيد دوره في مراقبة الإنتاج الثقافي والفني كما يرد في تصريحات المتحدث الرسمي لحزب النور السلفي والمتحدث باسم "الدعوة السلفية". ولكنهم عبر مشروعهم لقانون مختلف لتنظيم الأزهر، والذي قديمه نائب حزب النور على قطامش للبرلمان، يرفضون وصف الأزهر بالمرجعية النهائية.

وتراوح موقف العديد من القوى السياسية والتيارات الفكرية غير الإسلامية بين معارضة بعض ميول المؤسسة الدينية وآراء علمائها وبين التمسك بدور الأزهر ودعوته إلى ممارسة "التنوير" وحماية "الوسطية" ويتم تبرير بعدة اعتبارات: منها اعتبارات وطنية قومية بوصفه ممثلا لـــ"الإسلام المصري" في مواجهة "الإسلام البدوي الصحراوي" مثلا في إشارة للاتجاه السلفي الوهابي، أو أية مذاهب أخرى جرى اعتبارها دخيلة. أو لاعتبارات سياسية أو فكرية تعتبر "وسطية الأزهر واعتداله" حائط صد سياسي وفكري ضد الإسلام السياسي أو "الإرهاب

2 السابق

والتطرف". وهي التعبيرات التي انتشرت في المقالات والصحافة ويمكن رصد استمرارها في بيانات الترحيب بـــ"وثيقة الأزهر" من قبل أحزاب التجمع والمصري الديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار في تعبيرهم عن تقديرهم لدور الأزهر.

شيخ الأزهر الحالي يقود الدعوة لاستقلال الأزهر وينجح في الحصول على توافق معظم القوى السياسية على "وثيقة الأزهر" التي تحفل بالديباجات العامة التي يصعب الخلاف عليها بين معظم الأطراف السياسية "المعتدلة".

وفي ظل توتر كبير وشد وجذب كلما تطرق الأمر لهوية الدولة في الدستور الجديد، تظهر الحاجة عند أطراف عدة، مثل المجلس العسكري في الحفاظ على الأزهر كعمود راسخ في "هوية الدولة" والمعبر عن الإسلام دين الدولة وتفسير مرجعية الشريعة الإسلامية. والتقدم نحو استقلال يدعم موقف المؤسسة ولكنه غير حاسم خوفا من أن يؤدي استقلال جذري إلى سيطرة التيارات الإسلامية عليها في ظل شعبيتهم المتنامية داخلها.في ظل هذا الوضع تأتي تعديلات قانون تنظيم الأزهر وفق المرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2012 لتقوم بالآتي:

1. تنزع مستقبلا من رئيس الجمهورية سلطة اختيار شيخ الأزهر وتنص على انتخابه (المادة 5) من بين هيئة استحدثها القانون هي "هيئة كبار العلماء" . وتنهي تماما فكرة وزير شئون الأزهر وتنتقل كل سلطاته لشيخ الأزهر.(المادة 32 مكرر).

ولكنفي نفس الوقت يبقي القانون شيخ الأزهر الحالي في منصبه حتى وفاته وتعطيه سلطة ترشيح أعضاء "هيئة كبار العلماء" من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من تنطبق عليه مواصفات الانضمام إلى المجمع (المادة 32 مكرر).

ويعينأعضاء الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بعد عرض شيخ الأزهر. وهو ما يعني سيطرة مزدوجة لشيخ الأزهر الحالي ورئيس الجمهورية القادم – أو شيخ الأزهر الحالي و المجلس العسكري في حال صدور التشكيل قبل تسليم السلطة – في تشكيل هيئة كبار العلماء التي تختار شيخ الأزهر القادم، وهو من سيكون له السلطة بدوره في ضم أعضاء جدد للهيئة. وبذلك يحافظ التعديل الحالي على الميل القائم لقيادة المؤسسة الأزهرية بعيدا عن تنوعات مجمع البحوث الإسلامية الواسع عبر سلطة شيخ الأزهر وخلفائه، الذين يظلون في منصب الشيخ حتى وفاتهم بنص التعديلات، وعبر"مصفاة" هيئة كبار العلماء التي ستحدد ميولها الفكرية الطابع العام للمنضمين لاحقا من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية.

وسيشكل ذلك الوضع في حال استمراره إطارا لعلاقة ارتباط بين شيخ الأزهر، وبين رأس السلطة التنفيذية ممثلا في رئيس الجمهورية. وهو ما يخفف من المخاوف السابق ذكرها عند أطراف عدة، ولكنه يهدد استقلال المؤسسة الأزهرية مرة أخرى بتداخلها الواضح مع السلطة التنفيذية ومع أدوار محتملة يمكن أن يتورط فيها الأزهر دعما للنظام السياسي أو توافقات سياسية معينة كما حدث في إعلان شيخ الأزهر

ل"وثيقة الأزهر" التي مثلت اقتحاما لمؤسسة الأزهر لساحة الاستقطاب السياسي ومحاولة للعب دور توافقي.

2. تؤكد التعديلات على الدور "الهوياتي" للأزهر وتدعم دوره في الفتوى الرسمية لهيئات الدولة المختلفة، فتنص على أنه "المرجع النهائي فيما يتعلق بشئون الإسلام" (الفقرة الثانية من المادة 2)، وتنص على دور "هيئة كبار العلماء" في "البت في المسائل الدينية والقوانين والمسائل الاجتماعية ذات الطابع الخلافي" (المادة 32 مكرر).

استمرار الأزهر في لعب دور المرجع المعتمد لسلطات الدولة يهدد دوره بما هو متوقع من ضغط السلطة التنفيذية على رأيه أو على تشكيلاته بهدف السيطرة على اتجاهات هذا المرجع. كما يهدد الحريات المختلفة السابق تفصيلها باعتباره مرجعا مجملا ونهائيا للاجتهاد الديني من وسط طيف من المذاهب والاجتهادات وبشكل يؤثر على عموم المواطنين بينما هو أولا مؤسسة دينية تنتمي لدين بعض المواطنين أو لمذهبهم دون الآخرين بما ينطوي على تمييز.

كما تلعب هيئات الأزهر أدوارا عامة بينما يتم انتخاب هذه الهيئات بوصفها معبرة عن إرادة واختيار أبناء الأزهر فقط، أي أن أعضاء تلك الهيئات ليسوا منتخبين من عامة الشعب المصري ولا يخضعون لمحاسبتهم.

3. لا تزال موازنة الأزهر جزءا من موازنة الدولة، ولا ذكر في القانون لمطالب استقلال الأزهر ماليا عبر عودة أوقافه المصادرة إليه، وهو ما قد يحقق استقلالا جذريا للمؤسسة بوصفها مؤسسة دينية دعوية وتعليمية لا ارتباط بينها وبين الدولة ولا سلطة للدولة عليها، ويحق لها بالأساس تقرير لوائحها الداخلية بنفسها بدون الحاجة لقانون تنظيم من قبل الدولة وسلطاتها.

استمرار لعب الأزهر لدور المرجع الشرعي للدولة في مقابل استمرار سلطة الدولة عليه في تحديد الموازنة التي تؤثر على قوته وفاعلية مؤسساته يهدد بتقلب مواقف الأزهر طبقا لأهواء الأغلبية البرلمانية التي تؤلف الموازنة العامة للدولة و تشكل الحكومة في نظام سياسي صار يسمح بتداول السلطات.

4. الحالة السابقة من "عدم استقلال الأزهر" من المرجح أنها ستجعل من دوره التعليمي والدعوي عرضة لاستقطاب وصراع سياسي كبير يحاول تشكيل دور المؤسسة من أعلى بدلا من ان تتشكل المؤسسة بشكل حر من أسفل من خلال القاعدة العريضة للعلماء، ومحاولة لعب دور سياسي في الحفاظ على الهوية والنظام العام تضيع فرصة وقدرة المؤسسة كي تكون مرنة تقبل التنوعات المختلفة لإثراء دورها الفكري الجامع لمختلف المذاهب والاجتهادات الإسلامية كما عرفت على امتداد تاريخها الطويل. وتكرس لاختيارات تتعلق بالهوية وحدود النظام مرتبطة بالاتجاه العام للنظام السياسي.

التوصيات: الاستقلال الحقيقي والجذري للأزهر

تدفع التيارات الإسلامية لصالح استقلال للأزهر بمعنى "إطلاق قوى المؤسسة والتنوعات داخلها وأيضا إطلاق يدها في تحديد هوية الدولة والمجتمع وفي كونها مرجعا للقوانين والتشريعات" وهو ما يعني تحرير المؤسسة وتكريس سلطتها، بينما تميل القوى غير الإسلامية لمعارضة بعض سلطات المؤسسة الأزهرية وإبقاء بعضها، خاصة كونها المرجعية الإسلامية، للحفاظ على دورها الحالي المتوازن مع التيارات الإسلامية.

وهو ما يجعل ممارسة المؤسسة الأزهرية لسلطاتها مستقبلا في نطاق قريب نوعا مما كان عليه الأمر قبل انطلاق الثورة. وإتمام ذلك قبل تسليم السلطة يؤكد على الميل العلم للسلطة الانتقالية المتمثلة في المجلس العسكري، والتي تنحى بشكل عام للإبقاء على استقرار الأوضاع التي لا توجد مطالبات قوية وحاسمة بتغييرها.

بينما تطرح فكرة استقلال الأزهر بشكل جدي تصورا لوضع الأزهر يعود به إلى جذوره:

1. استقلال الأزهر يجب أن يتم عبر تخليه عن أي دور سلطوي أو مرجعي مباشر للدولة. وأن يستمر في أداء دوره كمؤسسة دينية تعليمية ودعوية تنشر خطابها الدعوي وتبدي رأيها للمجتمع وبشكل غير ملزم إلا للأفراد والجماعات الذين يرتضونه.وفي هذه الحالة يصبح الحديث عن استقلال موارد الأزهر وعودة أوقافه إليه واجبا.

   بينما في حال استمرار لعب هيئات الأزهر أدوارا وظيفية مرتبطة بأجهزة الدولة فإن مطلب الاستقلال الكامل يصبح غير ضروري ويصبح من حق هذه الأجهزة والسلطات التدخل في تشكيل هيئات المؤسسة الأزهرية وفي تقرير موازنته.

2. الاستقلال الكامل للأزهر يجعل من المفترض أن يقوم الأزهريون بصياغة نظامهم الداخلي بما يرونه يحقق الدور الدعوي والتعليمي للأزهر. وفي هذه الحالة يختفي تماما دور رئيس الجمهورية، ويقرر أوسع تعبير عن علماء الأزهر مدى سلطة شيخ الأزهر في مقابل الهيئات الأخرى المعبرة عن مجموع علماء الأزهر في تشكيل هيئات الأزهر ومواقفه.